# بُنية الفرصة الداخلية ومستقبل الحِراك الاحتجاجي في الإقليم الجغرافي لحركة تشرين الاحتجاجية

جواد صالح مهدي
أ م د فاضل حسن كطافة

**المستخلص**

تؤكد معطيات الواقع السياسي وما انتهت إليه العملية السياسية بعد انتخابات 2021، استمرارها غير فاعلة أو كفؤة على المدى القريب، واستمرار اعتماد قوى سياسية مؤثرة الدعمَ الخارجي للتمسك بالسُلطة وتحصيلِ المَكاسب السياسية، وكما أدى إقدام بريطانيا على التأسيس لنظام حكم قائم على إثارة النزعة الانفصالية وترسيخ القَبلية كنظام اجتماعي، إلى إبقاء العراق في مواجهة تحديات خارجية واضطرابات داخلية لأكثر من نصف قرن، فالمتوقع إن إقدام الولايات المتحدة على التأسيس لنظام سياسي تحكمه المكونات والمحاصصة العِرقية الطائفية، أن يُبقي العراق في مواجهة ذات التحديات والاضطرابات، مالم تحدث إصلاحات جوهرية في بُنية وهيكلة النظام السياسي كمقدمة لأية إصلاحات اجتماعية أو اقتصادية.

وفيما يخص النظام الاجتماعي، فالأرجح أن تستمر تراكمات دكتاتورية ثلاثة عقود ونصف العَقد، مُضافة إلى فوضى المرحلة، باستمرار تشويه الثقافة السياسية وخطر الانقسامات الداخلية مالم تعمل القوى الوطنية والفواعل الاجتماعية على إبراز هويَّة وطنية، تهيمن على بقية الهويَّات الراسخة سياسيا واجتماعيا، الأمر الذي يُعظم مهمة تلك القوى في تعزيز الهويَّة الوطنية والحفاظ على وحدة الدولة وتماسكها الداخلي.

ومع وحدة الجيل السياسي والمواقف تجاه ذات القضايا، فإن ذات الظروف ستؤدي إلى الدفع باتجاه مزيد من العمل الجماعي والحِراك الاحتجاجي، للضغط وتحقيق المطالب أو تصَّويب الوضع، ما يؤكد ضرورة استجابة الدولة لمسئوليتها تجاه الطبقات الهشة وتحديدا الشابة منها.

أما على المستوى الاقتصادي: فالأرجح استمرار الفساد وسلبية الوضع الاقتصادي العام، نتيجة انعدام المؤسسات السياسية الفاعلة ونقص التنظيم الفعال، وكما هو ثابت في أدبيات الاقتصاد، فإن ضعف المؤسسات السياسية وعدم كفاءتها سيؤدي إلى إعاقة عملية التنمية واستمرار السياسات السيئة، حَتَّى مع زيادة الطلب العالمي على النفط وارتفاع الأسعار، وبالتالي استمرار ظاهرات البطالة والفقر وتفاوت الدخل كدوافع رئيسة للفعل الجمعي للاحتجاج.

**المقدمة**

الأصل في انتهاء الحركات الاحتجاجية تحقيق مطالبها أو تحييدها باستخدام العنف المفرط، أو بسبب انحسار مواردها المادية والبشرية أو تشتتها وظهور الانقسامات العميقة داخلها، في حين يعتمد تجددها بنفسها أو بغيرها بقاء بواعث الاحتجاج كامنة، وقدرة الناشطين في حشد الموارد المادية والبشرية للتعبئة، فضلاً عن إمكانية التأطير وإقناع الجماهير بعودة الاحتجاج سبيلاً أمثلاً للتغيير، مع ملائمة بُنية الفرصة السياسية الخارجية.

وبالنسبة لبُنية الفرصة الداخلية فيمكن تنبأ بواعث وموارد وأطر الاحتجاج، بتتبع مسار العملية السياسية مُمثلة بانتخابات 2021، والبُنية الاجتماعية مُمثلة بتحولات المجتمع ونظرية الجيل، والمؤشرات الاقتصادية وانعكاساتها على أوضاع السكان.

من ثَمَّ فإن هذه المتغيرات الثلاث تحدد مدى ملائمة البيئة الوطنية، ومؤشراتها تحدد حجم الضغوطات التي يواجهها المجتمع، وأما قدرة الناشطين والقوى الوطنية على ترجمة هذه الظروف إلى بُنية فرصة سياسية داخلية للاحتجاج والحِراك الاجتماعي، فتعتمد مدى إدراكهم لتلك الظروف وكيفية تأطيرها وتقديمها للمجتمع كفرصة للضغط والتغيير.

كذلك مدى إدراكهم لبُنية الفرصة الخارجية لاسِيَّما بعد تضاؤل الوجود الأمريكي في المنطقة وانشغالها في محوري اوروبا والمحيط الهادئ، ونجاح الصين في إحداث التقارب الاستراتيجي بين إيران والسعودية، ما سيؤدي إذا استمر تطور العلاقات بينهما إلى مزيد من الاستقرار في كامل المحيط الإقليمي، الأمر سينعكس إيجابا على تأطير الحركة وتصويب العملية السياسية.

**مشكلة البحث:**

تتلخص مشكلة في سؤالين:

1. كيف تعاملت الحكومة مع تداعيات حركة تشرين الاحتجاجية، ومدى استجاباتها لمطالب وتوقعات المحتجين.
2. ما مدى انعكاسات ذلك على ملائمة البيئة الوطنية، وبُنية الفرصة السياسية الداخلية لتجدد احتجاجات تشرين بنفسها أو بغيرها.

**فرضية البحث:**

1. تؤكد معطيات البيئة الداخلية سلبية استجابة الحكومة للمطالب الإصلاحية للمُحتجين.
2. بناء على ذلك تُمثل المؤشرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية محفزات اجتماعية ودوافعا رئيسية تجاه تجدد الاحتجاجات في العراق مع عدم احتمالية تحوَّلها إلى حركة احتجاجية.

**منهجية البحث**:

اعتمد الباحث المنهج الوظيفي لتحديد وظائف النظام الداخلية، ومدى تكيف الدولة تجاه الانماط السياسية والاجتماعية والاقتصادية للاستقرار، والمنهج التحليلي لتحليل معطيات البيئة الداخلية، وتأثيرات مخرجات النظام في تلك الانماط وبالتالي تجاه الحِراك الاجتماعي، وتطبيق نظرية بنية الفرصة السياسية وإدراكها كفرصة ملائمة للحِراك الاحتجاجي.

**هيكلية البحث:**

لإثبات فرضية البحث، اعتمد الباحث ثلاثة مؤشرات ذات علاقة وثيقة فيما يخص غرضنا، وفي سياق ارتباطاتهما المَكانية على مستوى الدولة والإقليم، الأول: العملية السياسية مُمثلة بنتائج وحكومة انتخابات 2021، ثانيا: البناء الاجتماعي ونظرية الجيل السياسي، ثالثا: المؤشرات الاقتصادية وتنبأتها المستقبلية.

**اولاً: العملية السياسية مُمثلة بنتائج وحكومة انتخابات 2021**

تقدم أن احتجاجات تشرين بدأت في جانب كبير منها مدفوعة بقدر هائل من الإحباط والغضب تجاه النظام والعملية السياسية، وأن الفجوة بين ما اعتقد العراقيون أنهم سيجنونه وبين ما وجدوه فعلاً قد أدت مع تعاقب السنين إلى سلبية شديدة تجاه فعل النُخب والقوى المهيمنة.

ووفقا للمجموعة المستقلة للأبحاث (IIACSS) أن سكان الإقليم هم الأكثر سخطا وغضبا، إذ أملوا أن تغيير المعادلة التاريخية للحكم بمنطق الديموغرافيا، سُتحدث نقلة نوعيَّة في حياتهم واحتياجاتهم الأساسية، إلا إنهم وجدوا نظاما ينخره الفساد والولاءات، ولم يكونوا وشيئا من متطلبات حياتهم ضمن أهدافه وأولوياته[1].

وبينما مَثَّلت حركة تشرين استجابة صريحة لهذا الواقع، لم تستطع ترجمة ما تمكنت منه من نجاحات سياسية ومن أنّظَمَة للعملية الانتخابية، إذ لم تستثمر زخمها ورغبة الشارع العراقي في التغيير بالدخول بعدد كافٍ إلى مجلس النواب وإحداث تغييرات مرحلة ما بعد الانتخاب، إلا إن ذلك لا ينافي حقيقة أن نتائج انتخابات 2021، قد مَثَّلت نتيجة مباشرة لتلك النجاحات، إذ انكشفت عن تحولات سياسية واجتماعية غاية في الأهمية على المستوى الوطني والإقليمي.

فاختلاف تشرين عن سابقاتها في التعبير عن السخط العام ضد الطبقة السياسية، وتعزيز هويُّة عراقية جديدة أشمل لجميع شرائح وفئات ومكونات المجتمع العراقي، ووضع خريطة طريق تُنمي سياسة الخلاف، وتنتج تنظيمات سياسية كالاتحادات الطلابية والاحزاب السياسية، انكشف على المستوى العام ومن خلال معطيات جدول (1) عن مفارقة كبيرة في خريطة توازنات القوى، بين أحزاب تقليدية عهدت العمل السياسي قبل 2003 وبين قوى سياسية صاعدة ويتجلى ذلك حين مقايسة نتائج التيار الصدري والقوى الصاعدة والمستقلين إلى نتائج تلك الأحزاب والقوى الشيعية التقليدية مجتمعة.

حيث تدنت شعبيتها إلى أكثر من نصف جمهورها تقريبا، وخسرت 60 مقعدا أو ما يعادل 32% من إجمالي مقاعدها عام 2018، في حين اذا قسمنا كلي الأصوات على نفس طريقة توزيع المقاعد عام 2018، فحينئذٍ ستخسر أكثر من نصف ما حظيت به من مقاعد في انتخابات 2021، إذ بلغ مجموع أصوات تلك القوى (2.294.000) عام 2021، في حين كان (**5.275.000**) صوت في انتخابات 2018[12]، وبالمثل مجموع المقاعد إذ حصدت (128 مقعد) عام 2021 بينما حصدت (188 مقعد) عام 2018، وإذا طبقنا قانون سانت ليغو المعمول به في انتخابات

2018 على نتائج انتخابات 2021، فستحصل القوى الشيعية مجتمعة على (96 مقعد)، ومعنى ذلك (إن مشكلة هذا القانون في القيمة التي تُحدد بما يخدم القوى التقليدية).

وإذما اعتمدنا الفصل ما كشفت عنه انتخابات 2021 من صَدع سياسي واجتماعي متنام منذ عام 2003 بين التيار الصدري وبقية القوى الشيعية، فإن تلك القوى الأثقل خسارة بين الطرفين، حيث تراجعت أصواتها وعدد مقاعدها مجتمعة كما هو موضح في الشكل (1) و(2)، من (4.070.000) عام 2014 و(3.773.000) عام 2018 إلى (1.409.000) عام 2021، كما تراجع عدد مقاعدها من (122 مقعد) عام 2014 و(124 مقعد) عام 2018 إلى (55 مقعد) فقط عام 2021، أما التيار الصدري ففي حين تنامى عدد مقاعده خلال الانتخابات الثلاث، فقد خسر 42% من جمهوره السياسي للدورة السابقة.

أما أثقل الكتل السياسية والائتلافات خسارة، فكانت من نصيب ائتلاف النصر، إذ خسر جمهوره السياسي بنسبة 89% عن الدورة السابقة، يليه تحالف الفتح بنسبة 66% من جمهوره السياسي للدورة عام 2018، يليه التيار الصدري بنسبة 42% من جمهوره السياسي، فالحكمة بنسبة 48%، فائتلاف القانون الأقل خسارة بنسبة 29% من جمهوره السياسي، على أن هذه النسب تبقى مشوهة للفرق بين الائتلاف والكيان المنفرد.

عامَّة إن خسارة تلك القوى مجتمعة 54% من جمهورها السياسي عن عام 2014 و57% عن عام 2018، لم يكن بسبب اتجاه جمهورها لصالح تشرين أو المستقلين أو التجمعات الانتخابية المتفرعة عنها، إذ بلغ مجموع أصوات الأخيرة مجتمعة (656.221) أو ما نسبته 22% فقط من إجمالي الأصوات التي خسرتها الأحزاب التقليدية، مما يؤكد عزوف جماهير تلك الأحزاب عن المشاركة في الانتخابات أو خسارة ذلك الجمهور فعلاً.

**جدول (1) حجم التغيير في الخريطة الانتخابية لتوازنات القوى على مستوى الإقليم للمدة 2014 – 2021**

| المرشحين | نتائج انتخابات 2014 | | | نتائج انتخابات 2018 | | | | نتائج انتخابات 2021 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الائتلاف | الأصوات | النسبة | المقاعد | الائتلاف | الأصوات | النسبة | المقاعد | الائتلاف | الأصوات | النسبة | المقاعد |
| الأحرار | 938.000 | 19 | 29 | سائرون | 1.502.000 | 28 | 54 | الكتلة الصدرية | 885.000 | 30 | 73 |
| | | | | الفتح | 1.370.000 | 26 | 48 | الفتح | 468.000 | 16 | 17 |
| الحكمة | 970.000 | 19 | 30 | الحكمة | 577.000 | 11 | 19 | الحكمة | 300.000 | 10 | 2 |
| | | | | النصر | 1.100.000 | 21 | 42 | النصر | 120.000 | 4 | 2 |
| ائتلاف القانون | 3.100.000 | 62 | 92 | ائتلاف القانون | 726.000 | 14 | 25 | القانون | 522.000 | 19 | 34 |
| | | | | | | | | امتداد | 201.000 | 7 | 9 |
| | | | | | | | | المستقلين | 227.000 | 8 | 22 |
| | | | | | | | | اخرون | 226.000 | 8 | 25 |
| مجموع | 5.008.236 | 100 | 156 | | 5.275.000 | 100 | 188 | | 2.948.000 | 100 | 128 |

(*) أصوات ومقاعد الاحرار بعد استبعاد اصوات تيار النُخب والشراكة 161.764 ومقاعدهما 5 مقاعد.

المصدر: جمهورية العراق، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قسم الاستشارات والشكاوى، بينات منشورة:

www.ihec.iq.Arabic/factsteets2

أما نسبة تشرين منفردة من تلك الأصوات فقد بلغت 7% تقريبا، وبواقع (201.422) صوت، والأقرب أن جمهور تشرين يُمثل الفئة الشابة الصاعدة من جمهورها السياسي، وليس عدول جمهور تلك الأحزاب لصالحها، وأما نسبة أصوات المستقلين من إجمالي الأصوات المشاركة في الانتخابات فقد بلغت 8% تقريبا وبواقع (227.945) ناخب.

وبالرغم من تحري الدقة في جمع البيانات واعتماد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مصدر مباشرا لها، إلا إن ثَمَّة ما يجب التنويه إليه ألا وهو تشوهات العملية السياسية والانتخابية، إذ ألمحنا سابقا لِتحزَّب بعض المستقلين واختيارهم عنوان مستقل تناغما مع توجهات الناخبين، كما أن معظم الكيانات المَقودة لأفراد تُمثل إما امتداد لأحزاب أو كونها متولَّدة عنها، كما أن أصوات الفائزين لا تعكس حجم جمهورها حقيقة، فمثلاً فاز مرشح كيان المنتج الوطني عن 1730 صوت بمقعد بالبرلمان، في حين استلزم فوز تجمع أهالي واسط بمقعد كذلك 12,524 صوت، ونحو ذلك مما لا يعكس الصورة الواقعية للنتائج والكيانات.

أما عن الدلالات الخطيرة التي عكستها هذه النتائج، فأهمها تراجع الرمزيَّة الاجتماعية والتاريخية لبعض القوى الداعمة أو المُمثلة للأحزاب الخاسرة، كذلك تراجع رمزيَّة القوى المُمثلة لتشكيلات الحشد الشعبي، بما له من احترام ورمزيَّة وقوة عسكرية مدعومة بتأييد مجتمعي كبير، باعتباره الفاعل الأبرز في تحرير العراق من براثن تنظيم الدولة الإرهابي[2].

**شكل (1) حجم التغيير في الجمهور السياسي للقوى الشيعية خلال الدورات الانتخابية (2014- 2018 - 2021) %**

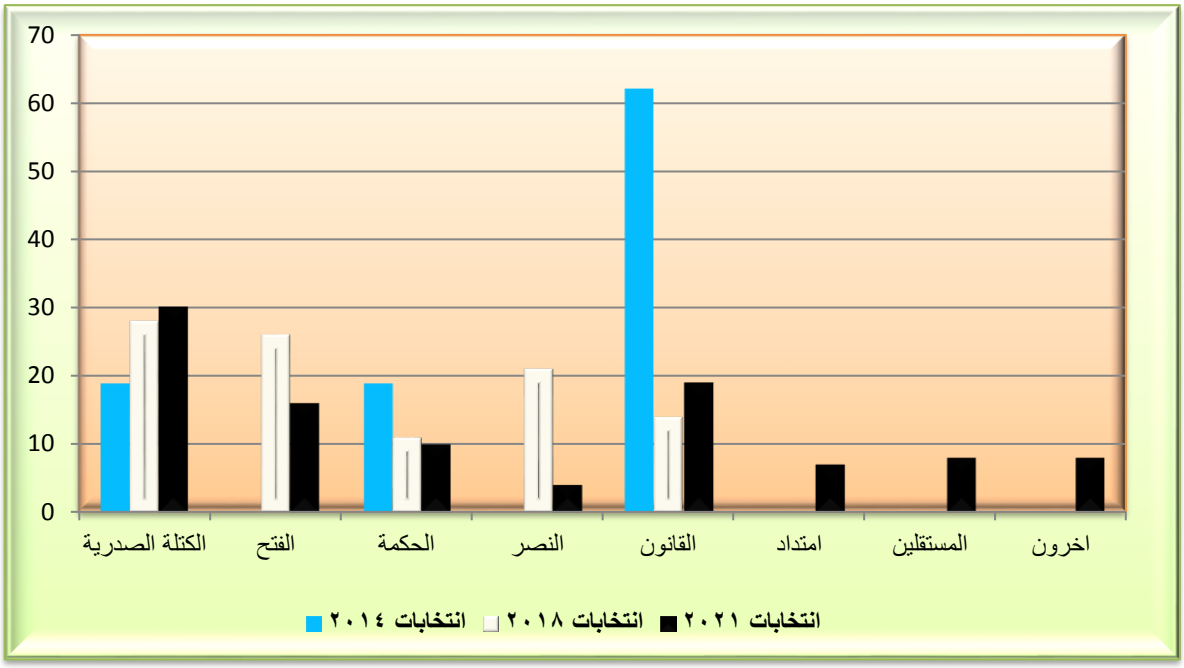


المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

**شكل (2) حجم التغيير في عدد المقاعد للقوى الشيعية خلال الدورات الانتخابية (2014 – 2018 - 2021)**

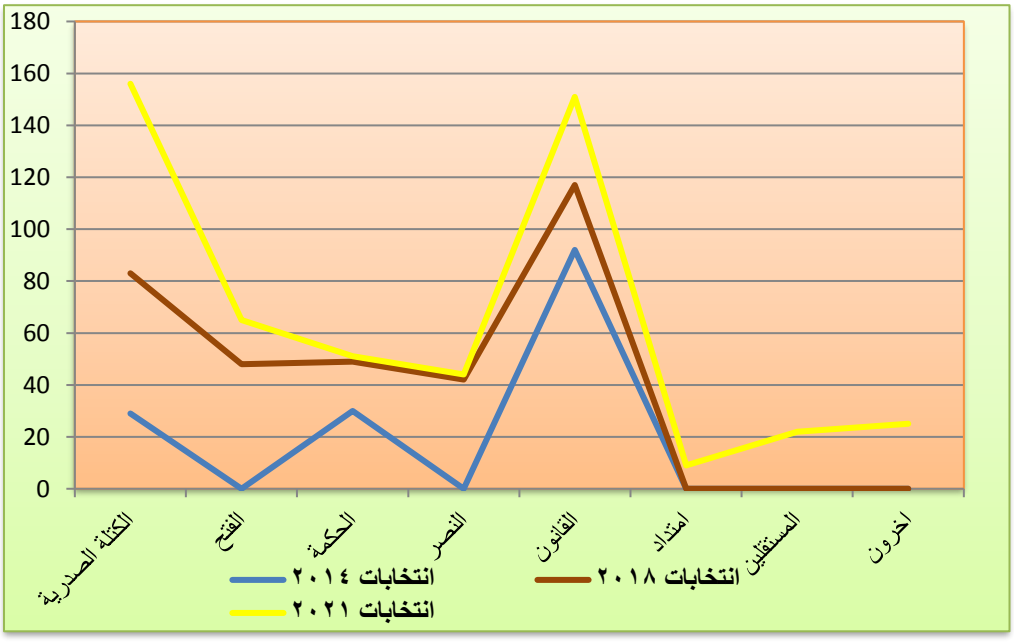


المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ( 1)

أما عن تداعيات الانتخابات العراقية 2021 على مستوى الخارج، فيكشف سَيَّر الأحداث أن إيران أكثر الأطراف اهتماما وتأثرا، إذ حضور سَيَّرها وإعلان النتائج قائد فيلق القدس اسماعيل قاآني، ومارست ضغوطا سياسية وأمنية كبيرة لتعديل نتيجتها، بما يُبقي على نفوذها وامتداداتها السياسية والاستراتيجية في العراق.

إذ استتبعت تلك النتائج مفارقة معقدة لِمرحلة ما بعد إعلان النتائج، تُنبأ في حال عدم ائتلاف الصدر مع بقية القوى الشيعية في تكتل سياسي عن توازنات جديدة عابرة للإقليمية، ولِما ساد الواقع السياسي والمشهد الانتخابي منذ عام 2005، وذلك حين تجمع الصدر مع قوى سُنية وتيار مَدني صاعد يُضعف من معادلة توزيع السُلطة كواحدة من أهم مَداخل اختراق دول الجوار للداخل العراقي ويُقصي هيمنتها ونفوذها.

وقد تجلى ذلك في مبادرة الصدر لتشكيل حكومة وطنية بتحالف شيعي سُني وكردي، التيار الصدري الجماعة الشيعية الأكبر سياسيا، وتحالف تقدم الأكبر سُنيا والديمقراطي الكردستاني الأكبر كرديا، مع إصرار كبير على مقاومة الضغوط الخارجية في تشكيل الحكومة، وعدم الائتلاف مع بقية الجماعات الشيعية، ما يعني عمليا تقويض دور إيران في تشكيل المشهد الانتخابي كنِتاج لتشرين وبناء تحالفات ما بعد الانتخاب كنِتاج لموقف الصدر، وبالتالي أبعادها عن تشكيل الحكومة ومنصب رئيس الوزراء[3].

إذ أنه المنصب التنفيذي الأهم في صياغة السياسات العامَّة للدولة، والتفاوض وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والقيادة العامَّة للقوات المسلحة، وتسمية وإقالة الوزراء وتعيين السفراء ورؤساء أركان الجيش والمخابرات والأجهزة الأمنية بإمضاء البرلمان[4].

وهل ذلك مُتحصَّل حال تمثيل الصدر الجماعات الشيعية سياسيا؟ الأرجح كونه غير مُتحصَّل. وعموما فإن هذا الموقف من الصدر يُناضر اتجاه تشرين والمجتمع عامَّة في تجاوز الأثنية، وبناء توازنات العلاقات الخارجية، كقضية محورية في تفضيلات الناخب العراقي، ورؤيته للعراق كدولة عريقة الأصالة والدور والمَكانة، كما يُناضر موقف تشرين تجاه أي نفوذ خارجي في العراق وتحديدا النفوذ الإيراني، حيث هاجم وأحرق متظاهرو تشرين القنصلية الإيرانية في النجف الأشرف وكربلاء وتهديدها في بغداد غير مرَّة[5].

وفيما يخص تداعيات انتخابات 2021 على مستقبل الحِراك الاحتجاجي في العراق، فتتمثَّل في حجم التهافت بين نتائجها وبين ما انتهت إليه من تشكيل الحكومة، وبعبارة أخرى بين الاستحقاق الانتخابي والتمثيل النيابي للكتل وبين الواقع السياسي وتوزيع المناصب السيادية والحكومية، وهو تهافت سياسي واجتماعي كبير، يُنذر بمزيد من الانقسامات والانشقاقات السياسية والاجتماعية، شكل (3) وشكل (4)[6].

**شكل (3) حجم التهافت بين التمثيل النيابي للأحزاب والكتل الفائزة وبين توزيع الحقائب الوزارية**

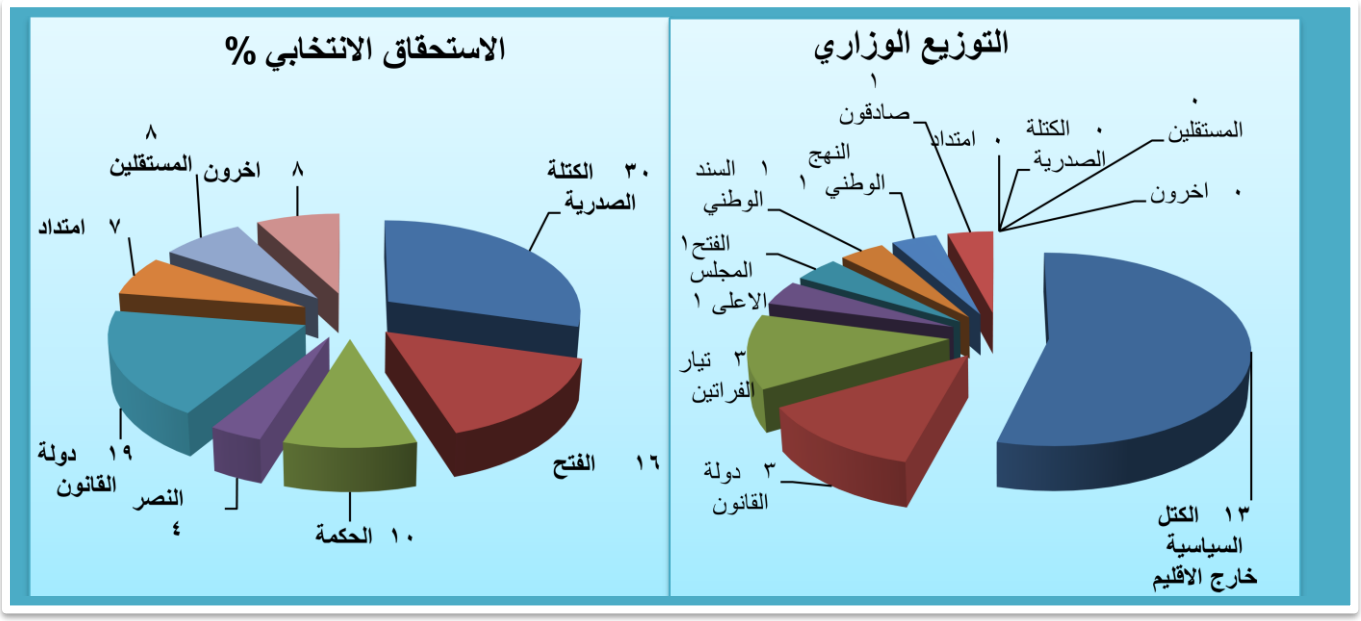


المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1).

**شكل (4) حجم التهافت بين التمثيل النيابي للأحزاب والكتل الفائزة وبين توزيع الحقائب الوزارية**

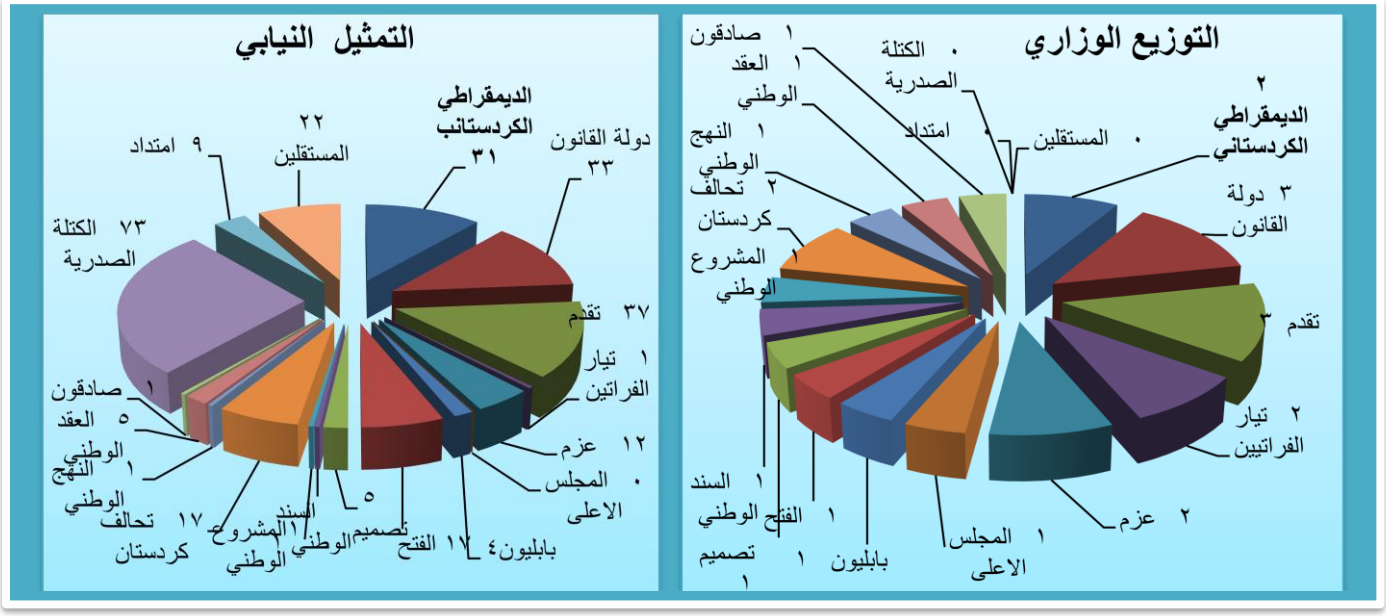


المصدر: 1- جمهورية العراق، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قسم الاستشارات والشكاوى، بينات منشورة www.ihec.iq.Arabic/factsteets

(*) مقاعد العقد الوطني خارج الاقليم (3)، ومجموع اصواتهم 31145.
- ميدل ايست نيوز بالعربي، الانتماءات الحزبية والسياسية لوزراء حكومة السوداني https://mdeast.news/ar

وعموما فالمشكلة في تشكيل الحكومة وفي توزيع الوزرات، تتجاوز انسحاب الصدر أو خيار امتداد بالتزام جانب المعارضة السياسية داخل البرلمان. أو كونها بالضد تماما من طموحات تشرين والمجتمع عموما الرافض لتنامي النفوذ السياسي والأمني لتلك القوى.

إنما المشكلة بمناقضة تلك النهايات لخيارات أكثر من مليون مُنتَخب من الجمهور السياسي وملايين مِمَن لم ينتخبوا احتجاجا على ذات المخرجات، ولتأكيدها الدور الحاسم للخارج في معادلة تشكيل الحكومة وأن عارضت خيار وتطلعات الناخب العراقي. وأخطر من ذلك تجاوز الأمر حد رئاسة الوزراء أو الوزارات إلى توزيع الدرجات الخاصة والهيئات المستقلة والمناصب الرفيعة في الوزارات، والدرجات الأمنية كالمخابرات والأمن والحشد الشعبي، مما يتناوب على الاحتفاظ بها أحزابا محددة بذات المنطق الحاكم في الدورات السابقة[7].

وبالتالي تعزيز فكرة عدم جدوى الانتخابات كأداة لتصويب أو قلب معادلة الحكم في العراق، وأشد من ذلك تنامي مشاعر طائفة واسعة من المجتمع بالإقصاء والغَبن. مما انعكس في حجم الاحتجاجات ودخول البرلمان غير مَرَّة من قِبل جمهور الصدر، ولاحقا بمشاركة بعض الحركات والقوى السياسية الأخرى طوال شهر آب، وانتهاءً بالتاسع والعشرين منه بعد اعمال عنف أودت بحياة 29 شخص فضلاً عن عشرات الجرحى[8].

وفيما يخص تشرين فقد عبرت عن موقفها تجاه ما انتهت إليه العملية السياسية، من خلال احتجاجات الذكرى السنوية للحركة والتي أوضح المَحتجون خلالها أهداف الاحتجاج: بمحاصرة الفاسدين، وأسقاط نظام المحاصصة، ومحاسبة المتورطين بقتل المتظاهرين، وحل مجلس النواب، وأيضا الدعوة لأجراء انتخابات مبكرة.

ومن خلال هتافاتهم في اليوم التالي بعد أمر الصدر أنصاره بالانسحاب من مبنى البرلمان والمنطقة الخضراء خلال ساعة واحدة "الشعب يريد اسقاط النظام" و "إيران لا تحكم العراق" و "نعارض تدخل طهران في السياسة العراقية"[9].

مما يعكس دوام الإحباط واليأس واستمرار رفض بُنية النظام السياسي بين أبناء الحركة، خصوصا بعد مصادرة جميع ما جهدوا لتحقيقه، بدء بإقالة الحكومة وانتهاء بتغيير قانون ومفوضية الانتخابات وإجراءها مبكرة، إذ لاتزال الأحزاب المهيمنة مُصرَّة على المحاصصة والتوافقية كأساس للمشاركة والعمل السياسي، وبالعودة إلى النُظم الانتخابية وحيثياتها المتقدمة مما تضمن لتلك الأحزاب فوزها ودوام بقاءها.

**ثانياً: البناء الاجتماعي ونظرية الجيل السياسي**

تقدم أن حقيقة البناء الاجتماعي كونه فضاءً طوعياً لمنظومة القيم والمعاني والمصالح الاجتماعية، والأخيرة منها مُنفعلة قطعا لتأثيرات النظام السياسي وقوى السوق، أي لطبيعة النظام والأوضاع الاقتصادية السائدة، وبالنسبة للدول ذات النُظم الديمقراطية، يجب أن يكون النظام مظهرا من مظاهر رَغبات الأفراد وتعبيرا عن مصالحهم الخاصة، وإلا لَبات المجتمع عرضة لهيمنة بعض الفواعل الاجتماعية، والديمقراطية مجرد أداة لشرعيَّة الوضع الراهن كما هو[10].

وانعكاس مثل هذا بائن في تشكيك المجتمع بالديمقراطية نظاما ملائما للحكم في العراق، حيث تعاقب الحكومات بذات التسلسل الهرمي للقوى التقليدية سياسيا وماديا، وذات النمط من دوران النُخب لكل دورة انتخابية، وبحيثية لم تُبقِ أي معنٍ لدخول وجوهاً جديدة إلى مجلس النواب، فضلاً عن إمكانات التغيير في شكل معارضة نيابية حقيقية[11].

من ثَمَّ وفي تناقض واضح لرؤية المجتمع وأهداف الاحتجاجات المتعاقبة حول بناء دولة وطنية مستقلة، تم تضمين العملية السياسية إشعارا واضحا بأن السُلطة نِتاج توافقات إقليمية ودولية، وأن التوافقية قوام هيكل النظام السياسي في العراق بعد 2003[12].

أما انعكاسات ذلك على أمن المجتمع وعلاقته بالنظام السياسي، فيمكن تتبعها من خلال أمور أفرزتها مرحلة ما بعد انتخابات 2021 وتشكيل الحكومة أبرزها: مواجهة مطالب تشرين وغالبية المجتمع بالحد من دور وقدرات الفصائل المسلحة، بالتعامل معها ومنحها حقائب وزارية ودرجات أمنية خاصة ككيانات سياسية مستقلة، وبما لا يتلاءم وتمثيلها الانتخابي ووضعها بموجب قانون 40 لسنة 2016، والمادة خامسا من الأمر الديواني (91) في 2016/2/24[*].

من ثَمَّ فأن الخلاف المجتمعي حول هذه الفصائل يتجاوز مجرد الخلاف حول دورها الأمني إلى الخلاف حول رؤيتها السياسية وتوجهاتها الإيديولوجية، فهي وإن كانت مرتبطة بالحشد الشعبي وجزء منه إلا إنها قد تُباينه دورا سياسيا وأمنيا، لأيديولوجيتها للعمل السياسي وتوجهاتها الخارجية، مما يجعلها حليفا استراتيجيا ومكونا اساسيا في استراتيجية قوة إقليمية، داخل العراق أو في القيام بالأدوار عبر الوطنية كتدخلها في سوريا مثلاً، الأمر الذي قد يضعها في تناقض تام مع رؤية الدولة القومية ونص المادة 9 من دستورها الدائم[13].

الأمر الثاني: ويتثمل بالكيفية التي واجهت بها القوى الخاسرة في الانتخابات محاولات التغيير، بحشد جماهيريا لمواجهة احتجاجات جماهير القوى الداعية للأغلبية الوطنية، وبعبارة أخرى تنزيل الخلاف السياسي إلى خلاف اجتماعي بين طائفة تستهدف تغيير الوضع الراهن وطائفة أخرى تستهدف تدعم وجوده بصيغته كما هي.

وبالتالي حجم التناقض في الخيارات والتوجهات السياسية، لاسِيَّما مع ما أظهره أبناء تشرين من توقعات حول جدواها في تحقيق التغيير السياسي بنسبة 69.31%، واحتمال ذلك بنسبة 28.63%، وما أظهروه من نزعَة تفاؤلية تجاه مستقبل العراق بنسبة 78.53%، وبين ما انتهى إليه تشكيل الحكومة وبُنية النظام السياسي.

من جانب آخر فإن هذه المعطيات تعزز مَذهب علماء الاجتماع حول تفسير النزعة التفاؤلية لأبناء تشرين، من عدم استنادها إلى معطيات الواقع، وإنما مصدرها طبيعة البنية الحماسية للعمل الاحتجاجي، والتي تدفع باتجاه رفع مستوى التوقعات لدى المُحتجين لتبرير زخم الاحتجاجات نفسيا أمام عنف السُلطة[14].

وتفصيل مدى تأثر وتفاعل المجتمع مع هذه المعطيات، وتنبأ تطورات آراؤهم السياسية، سنعتمد تطبيق ما يُعرف بنظرية الجيل منذ عام 2011، وقد تقدم تصنيف الجمهور الاحتجاجي منذ عام 2011، وذخيرة حركة تشرين ضمن معدل عمري من 30 سنة فأقل بنسبة 90%، أي تصنيفهم ضمن الخط الطبيعي للجيل ( lineage generation)[15].

ما يعني اشتراك هؤلاء بما يُصطلح عليه بالفترة التكوينية في حياة الفرد، وهي فترة تكوين المعتقدات الأساسية والعادات والهويات والمواقف السياسية، وتبدأ بالمراهقة إلى البلوغ المبكر وهي سنوات التأثر والانطباعات

(impressionable years) بحسب رواد التنشئة السياسية، مع احتمالية خروج البعض من عموم القاعدة تبعا لتبدل الأحداث القاهرة والانتماءات السياسية.

وهل يصدق على هؤلاء أنهم جيل سياسي (political generation)، بمعنى اختبارهم ذات الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنلوجية، التي تجعلهم جيلا مميزا سياسيا؟[16].

الأقرب ذا بلحاظ انتمائهم إلى فترة ما بعد 2003، فهم لم يَعهدوا تسلط وبطش البعث، ولم يَعهدوا حروب الخليج وظروف الحصار الاقتصادي والعزلة الدولية، بل عَهدوا نوعا آخر من الظروف: احتلال، طائفية، محاصصة، فساد، تفاوت اقتصادي واجتماعي، وعَهدوا النَت والانفتاح السياسي والثقافي والانتخاب وسياسات الخلاف دورا سياسيا.

وهل مفهوم الجيل السياسي يقتصر على معدل عمر 30 سنة فأقل أو يتعداه إلى أجيال نشأت اجتماعيا في فترات سابقة؟ الأصح شمولها لفئات عُمرية أخرى من مهنيين وناشطين وسياسيين مخضرمين، فضلاً عن طائفة اجتماعية واسعة من أنصار الصدر ومَن أثَّرت فيهم أفكار نبذ المحاصصة والتبعية وتشكيل حكومة أغلبية وطنية وتوازنات العلاقات الدولية، إذ لا يزال صدى تلك المطالب يتردد داخل وخارج جمهوره برغم اعتزاله العملية السياسية.

وذلك بناءً على تصنيف الجيل على أساس تقاطع العمر والتاريخ، بمعنى أن البيئة التاريخية مسؤولة عن توحيد أجيال مختلفة ضمن مجموعة واحدة (جيل سياسي واحد)، ومعنى ذلك إمكانية أن تتحول أجيال مختلفة واجهت ذات الظروف في أي لحظة أو فترة محددة من التاريخ إلى جيل سياسي، يمكن أن يحتشد كقوة ناشطة للضغط والتغيير السياسي[17].

ويعزز وحدة هكذا جيل وحدة المواقف والمشاعر والمشاركة في حدث ما، إذ أكد ما يقرب من 94% من المُحتجين إن مشاركتهم في الاحتجاجات جعلتهم يشعرون بأنهم شخص مهم، وأكدت نفس النسبة تقريبا، أنها جعلتهم يشعرون وكأن لهم صوتا في تحديد مستقبل العراق، كما أكد 97% منهم، إن الذهاب إلى الاحتجاجات جعلهم أكثر فخراً لكونهم عراقيين[18].

وبحسب الفرض فأن وحدة الجيل والمواقف تجاه ذات القضايا، ستؤدي مع استمرار ذات الظروف إلى الدفع باتجاه مزيد من العمل الجماعي والحِراك الاحتجاجي للضغط وتحقيق المطالب أو تصَّويب الوضع. الأمر الذي يتطلب من القوى المَدنية والفاعلين السياسيين دبلوماسية عالية للتعاون والعمل السياسي المشترك.

**ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية**

تقدم أن سوء الأوضاع الاقتصادية التي تعانيها الطبقة الفقيرة، وتواتر الأزمات التي تواجهها الطبقة القلقة الهشة من المجتمع، قد شكلت سببا رئيسا لتواتر الاحتجاجات منذ عام 2011، وأن الفساد وسوء إدارة القطاعات الحيوية وأخطاء السياسات المتراكمة، أشد تأثيرا في سوء الأوضاع وربما أدت في لحظة ما إلى انهيار الدولة أكثر من أحادية الجانب الاقتصادي التي تعانيها، مع ضرورة الالتفات إلى خطورة اعتماد الدولة صادرات النفط بنسبة قد تصل إلى 99%، واعتمادها للإيراد الحكومي للميزانية العامة بأكثر من 85%.

ذلك أن خطورة أحادية الاقتصاد ظاهرة: فيما أصاب العراق من ركود عام 2020، نتيجة انخفاض أسعار النفط بسبب تفشي وباء كورونا، ثم في تعافيه بعد زيادة الطلب العالمي وارتفاع الأسعار عام 2021، حيث أدى ارتفاع الأسعار إلى زيادة الإيرادات بنسبة 73٪ عن 2020[19].

في حين أن مصدر توتر العلاقات بين الحكومة الفيدرالية وإقليم كردستان، وبينها وبين الفيدرالي الأمريكي، وتبني موازنات تشغيلية يستنزفها الفساد، وتعطيل قطاعات اقتصادية حيوية كالزراعة والصناعة، وعدم دعم القطاع الخاص مع أهميته بنسبة عمالة تقدر 62% من أجمالي القوى العاملة، فإن جميع ذلك من سوء الإدارة وتراكم أخطاء السياسات، فالأزمة لا ترتبط بانخفاض الإيرادات وانعدم الأموال بقدر ما ترتبط بسوء استثمارها وتوزيعها.

من ثَمَّ فقد أدت تلك السياسات إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي، وأدت إلى انخفاض إنتاجية المجتمع وتوهيّن قدرته على مواجهة الأزمات الاقتصادية، للقاعدة "إن المجتمعات التي تستهلك الكثير من الخدمات 000 فإن نمو إنتاجيتها في طريق الانخفاض لا محال"[20].

وبناءً عليه لم نستظهر استجابة نوعيَّة من قِبل الحكومة للنهوض بالواقع الاقتصادي، سواء بالتوجه لتفعيل بقية القطاعات الحيوية غير النفط، أو بمعالجة سوء الإدارة وخطاء السياسات، وبالتالي عدم رعاية مطالب المُحتجين بالإصلاحات الاقتصادية، وما تم من توظيفات وتثبيت للمتعاقدين في غير وزارة، أقرب لكونها تشتيتا لذخيرة الاحتجاج واستيعابا لشريحة واسعة من الخرجين والمتعاقدين من كونها إصلاحات اقتصادية هيكلية.

لاسِيَّما مع تحولات أسواق الطاقة العالمية لصالح الدول المُنتجة، حيث إطراد نمو إنتاج النفط منذ منتصف عام 2021 بعد رفع أعضاء أوبك الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل/يوميًا، ما أدى إلى ارتفاع متوسط إنتاج العراق بنسبة 11%، وبمتوسط إنتاج بلغ 4.023.000 ألف برميل/ يوميًا، من ثَمَّ زيادة الصادرات إلى 3.1 مليون برميل/يوميًا وبمعدل نمو سنوي 14%، مع نمو متوسط الأسعار بنسبة 78%، أي بمتوسط سعر 68.4 دولار للبرميل عن سعر 38.4 دولار للبرميل عام 2020، بحيث ارتفعت عائدات تصدير النفط إلى 76 مليار دولار عام 2021 وبزيادة 81% مقارنة بعام 2020، ثم ازدادت الصادرات ثانية بنسبة 6.2% والأسعار بنسبة 4% خلال الأشهر الأولى من عام 2022[21].

وفي حين أن ارتفاع أسعار النفط عالميا يُؤدي بحسب الفرض إلى انتعاش وتنمية اقتصادية، تحد من مؤشرات الحرمان من قبيل واقع وتوقعات نسب الفقر والبطالة والتضخم، جدول (2)، وبما يتلاءم وتوقعات البنك الدولي من أن ارتفاع عائدات نفط 2021 سيؤدي إلى نمو إجمالي بمعدل8.8٪ لعام 2022[22]. إلا إن الذي حصل خلاف ذلك، إذ تراجع إنتاج النفط بمقدار 81.000 برميل/يوميًا في المتوسط للمدة من كانون$^2$ – آذار 2022، أي أقل بواقع 2% من حصة أوبك، نتيجة الصيانة واحتجاجات بغداد والمحافظات المنتجة للنفط[23].

وبالمثل فإن هناك بعض الانعكاسات للاضطراب السياسي على الوضع الاقتصادي، من قبيل قرار المحكمة الاتحادية في 2023/1/26 القاضي بعدم صحة تحويل مبالغ مالية إلى إقليم كردستان، مما استتبع جدلاً سياسيا بين سياسيّ الإقليم والإطار، يُهدد تحالف الدولة الذي أفرز حكومة السوداني، والنظام السياسي المؤتلف عليه بين الإطار والسُنة والأكراد، لاسِيَّما بعد وصف رئيس الإقليم لموقف المحكمة بالعدائي "وانها تنفذ أجندات مشبوهة"، وأن قرارها ضد العملية السياسية وبرنامج ائتلاف إدارة الدولة المتفق عليه[24].

وبالرغم من أن الخلاف حول مستحقات الإقليم يرتبط بالخلاف حول تفسير مواد الدستور 111، 112، و115، والتي غالبا ما تثار لأهداف سياسية خاصة، وحين توافقات تمرير الحكومة وإمضاء الميزانيات العامَّة، إلا إن توقيت قرار المحكمة في ظل جغرافية سياسية لأربيل كجزء مع تركيا واذربيجان كجبهة مرشحة للولايات المتحدة واسرائيل لاستهدف إيران شمالا، في ذات الوقت الذي تتهم فيه إيران حكومة الإقليم بدعم احتجاجات الأكراد وتأجيج الصراع العرقي داخلها، يحمل أبعادا جيوسياسية وطنية وإقليمية خطيرة.

**جدول (2) المؤشرات الاقتصادية على مستوى الدولة والاقليم للمدة 2014 - 2023**

| المؤشرات الاقتصادية على مستوى العراق | | | المؤشرات الاقتصادية على مستوى الإقليم | | |
|---|---|---|---|---|---|
| السنة | البطالة | الفقر | التضخم | البطالة | الفقر | التضخم |
| 2014 | 16.6 | 22.5 | 2.2 | 12.23 | 22.5 | 2.2 |
| 2015 | 13.7 | 22.5 | 1.4 | 12.39 | 24.4 | 1.4 |
| 2016 | 10.8 | 30 | 0.4 | 20.4 | 30.4 | 0.4 |
| 2017 | 12 | 22.4 | 0.2 | 14.1 | 22.4 | 0.2 |
| 2018 | 13.8 | 20.5 | 0.4 | 13.8 | 20.5 | 0.4 |
| 2019 | 20 | 16.2 | -0.4 | 21.1 | 18.1 | -0.2 |
| 2020 | 22.8 | 26.7 | 6.0 | 22,8 | 26.7 | 6.0 |
| 2021 | 24.2 | 29.6 | 6.4 | 24.2 | 29.6 | 6.4 |
| 2022 | 25 | 25 | 6 | 28 | 26 | 6 |
| 2023 | 31 | 30 | 7 | 33 | 38 | 7 |

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي عن دور السياسة النَقدية للبنك المركزي العراقي في إدارة التضخم لعام 2018 و2022.
- Iraq Economic Monitor, A New Opportunity to Reform, Middle East and North Africa Region, International Bank, 2022, P6.

ومن تلك الانعكاسات السياسية – الاقتصادية: أزمة تراجع قيمة الدينار أمام الدولار، كنتيجة للضغوطات الجديدة للفيدرالي الأمريكي على المعاملات التجارية للبنوك العراقية، بحجة الحد من غسيل الأموال غير القانوني للدولار إلى دول إقليمية خاضعة للعقوبات، وبالرغم من كون العراق منصة لتهريب العملة منذ عام 2003، إلا إن الإجراءات هذه المرَّة أشد وأرجح أن تستمر[25].

مع تهديدات بوضع العراق تحت الوصاية المالية، بأن يتم إيقاف العمليات البنكية وأن تكون جميع الاعتمادات المالية للدولة من خلال الفدرالي الأمريكي، نظرا لمجيئها ضمن سلسلة أعمال إثارة الداخل الإيراني وتأجيج العِرقيات ذات الظهير الدولي، وتشتيت وإضعاف أذرعها في المنطقة، والأهم من وجهة نظر الولايات المتحدة تجفيف منابع الدولار من العراق.

وظاهر هذه الإجراءات الحد من تهريب العملة الصعبة إلى الخارج، ومن سيطرة أحزاب وجهات معينة على سوق المال، إلا إن انحطاط قيمة الدينار ستستتبع تضخما وفقرا واضطرابات داخلية، ومزيد من الاحتقان الشعبي وتواتر الحركات الاحتجاجية، كالذي أقدم عليه المحتجون في محافظتي بغداد وذي قار، فضلاً عن مخاطر إخضاع الأمن الاقتصادي والمجتمعي لمخاطر صراعات خارجية، لم يكن للعراق أن يكون طرفا فيها.

وعموما فالأرجح – بحسب ضعف المؤسسات والسياسيات الاقتصادية واحتمالات الفساد، وبحسب العلاقات الارتباطية بين متغير السنة ومتغيرات الفقر والبطالة والتضخم، أي بين تطوراتها على المدى القريب – أن تستمر معدلات كل من البطالة والتضخم بالزيادة، في حين لم يُظهر متغير الفقر ارتباطا قويا، يصح من خلاله التنبؤ بتطوراته للأعوام القادمة، إذ انتهى الباحث من خلال استخراج معامل الارتباط بين السنة وكل من هذه المتغيرات على مستوى الدولة والإقليم، ومن خلال تحليل السلاسل الزمنية إلى مجموعة المعادلات البنائية، جدول (3).

فإن البطالة ستنخفض على مستوى الدولة إلى (28.98%) وعلى مستوى الإقليم إلى (32.37%) للعام 2024، بعد تقديرها من قبل وزارة التخطيط بـ(31%) و(33%) على الترتيب للعام 2023، ثم ستستمر بعد ذلك بوتيرة ثابتة من الزيادة ولغاية عام 2030، لتصل إلى (40.04%) على مستوى الدولة وإلى (45.05%) على مستوى الإقليم.

وبالمثل بالنسبة إلى معدلات التضخم حيث ستنخفض على مستوى الدولة والإقليم إلى (3.4%)، بعد ارتفاعها للأثنين معا منذ عام 2020، ثم ستستمر بعد ذلك بوتيرة واحدة من الزيادة ولغاية عام 2030، لتصل إلى (7.84%).

وتعد هذه النسب الأعلى والأخطر منذ عام 2003، كما إنها الأكبر من حيث حجم الضغوطات الاقتصادية على الطبقات الفقيرة والهشة في المجتمع، مما يجعلها تهديدات حقيقية لاستقرار الدولة وتماسكها الداخلي، ووحدة النسيج والبناء الاجتماعي، ومن ثَمَّ فهي دالة على تنامي ظاهرة الاحتجاجات والحركات الاحتجاجية سواء على مستوى الدولة أم على مستوى الإقليم الاحتجاجي، الذي يبدو أكثر تضررا ومعاناة بحساب جميع المؤشرات.

**جدول (3) معامل ارتباط بيرسون لمتغيري البطالة والتضخم للمدة 2024 – 2030**

| السنوات | الدولة | | الاقليم | |
|---|---|---|---|---|
| | البطالة | التضخم | البطالة | التضخم |
| 2024 | 28.976 | 3.4 | 32.374 | 3.4 |
| 2025 | 30.88 | 4.14 | 34.487 | 4.14 |
| 2026 | 32.784 | 4.88 | 36.66 | 4.88 |
| 2027 | 34.688 | 5.62 | 38.713 | 5.62 |
| 2028 | 36.592 | 6.36 | 40.826 | 6.36 |
| 2029 | 38.496 | 7.1 | 42.939 | 7.1 |
| 2030 | 40.4 | 7.84 | 45.052 | 7.84 |

المصدر: عمل الباحث

نستنتج مما تقدم: وبناءً على معطيات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي: فالمتوقع استمرار العملية السياسية في العراق غير فاعلة أو كفؤة على المدى القريب، واستمرار اعتماد قوى سياسية الدعم الخارجي للتمسك بالسُلطة وتحصيِّل المَكاسب السياسية، وكما ألمحنا في الفصل الثاني من أن إقدام بريطانيا على التأسيس لنظام عراقي قائم على إثارة النزعة الانفصالية للأكراد وترسيخ القَبلية كنظام اجتماعي، جعل العراق في مواجهة تحديات خارجية واضطرابات داخلية، فالمتوقع إن إقدام الولايات المتحدة على التأسيس لنظام سياسي تحكمه المكونات والمحاصصة العِرقية الطائفية، سيُبقي العراق في مواجهة ذات التحديات والاضطرابات مالم تحدث إصلاحات جذرية في بُنية وهيكلة النظام.

وفيما يخص النظام الاجتماعي فالمتوقع أن تستمر تراكمات دكتاتورية ثلاث عقود ونصف العَقد، مُضافة إلى فوضى المرحلة، باستمرار تشويه الثقافة السياسية وخطر الانقسامات عِرقية ومَذهبية، مالم تعمل القوى الوطنية والفواعل الاجتماعية على إبراز هويَّة وطنية تهيمن على بقية الهويَّات الراسخة اجتماعيا وانعكاساتها الداخلية، التي عَبر عنها الباحث أديد داويشا Dawisha "إن هشاشة النظام الاجتماعي متأصلة (على مر التاريخ) في ارض ما بين النهرين"[26].

أما على المستوى الاقتصادي فالمتوقع استمرار الفساد وسلبية الوضع الاقتصادي العام، نتيجة انعدام المؤسسات السياسية الفاعلة ونقص التنظيم الفعال. وكما هو ثابت في الأدبيات الاقتصادية فإن فقدان مثل هذه المؤسسات سيؤدي إلى إعاقة عملية التنمية وإلى استمرار السياسات السيئة، حَتَّى مع زيادة الطلب العالمي على النفط وارتفاع الأسعار[27].

**الاستنتاجات**

1 – مَثَّلت حركة تشرين الاحتجاجية ونتائجها في انتخابات 2021 فرصة مثلى لتصويب العملية السياسية بعيدا عن التوافقية والمحاصصة، يصعب تكرارها أو إعادة بنائها على المدى القريب.

2 – استتبع تشكيل الحكومة العراقية 2021 تداعيات خطيرة، إذ انتهت بالابتعاد عن أهداف الاحتجاجات، فضلاً عن إقصاء سياسي لطائفة واسعة من المجتمع السياسي على مستوى الإقليم.

3 – بناء على النتيجة اعلاه يعاني البناء الاجتماعي انقساما سياسيا، وشعورا عاما بالحرمان السياسي لدى طائفة واسعة من أبنائه، يدفعهم باتجاه مزيد من الحِراك الاجتماعي، سِيَّما مع وحدة جيل سياسي مناهض للتوافقية ومعادلة تقاسم السُلطة في العراق.

4 – على المستوى الاقتصادي يعاني السكان ضغوطات اقتصادية كبيرة، مع تزايد احتمالات البطالة والتضخم واستمرار وهن السياسات الاقتصادية الفاعلة.

5 – عطفا على ما تقدم فإن محددات البيئة الداخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، تُشكل بيئة ملائمة للاحتجاج والتظاهر، ومصداقا حقيقيا لنظرية بنية الفرصة السياسية الداخلية، أي أنها تشكل بيئة مُحفِزّة ودافعة باتجاه مزيد من الحِراك الجماعي والعمل الاحتجاجي.

**التوصيات**

1 – يجدر بالدولة تحديد خياراتها وتحالفاتها الخارجية على أسس جيوسياسية، تساهم بتدعيم استقرارها الداخلي، وتقديم نفسها كبيئة ملاءمة للاستثمار وجذب رؤوس الأموال الخارجية، واختيار تحالفاتها الخاصة بما يعزز ذلك، أو كنوع عالٍ من الانفتاح والشفافية السياسية العالية بإشراك الجماهير صياغة سياساتها الداخلية والخارجية، بل واستثمار طاقاتهم للتظاهر والاحتجاج وتوجيهها للضغط على الخارج، وتحقيق الأهداف الوطنية.

2 – لِزاما على الدولة النزول عند المطالب العامَّة للمُحتجين بضرورة الإصلاح وتصويب الوضع، والالتزام بمسؤولياتها تجاه الفئات المحرومة والشابة من المجتمع، والعمل على وئد الثغرات والحد من الضغوطات السياسية والاقتصادية التي يعانيها السكان في الإقليم.

**الهوامش:**

(1) منقذ داغر وكارل كالتنثالر، رؤى استطلاعية حول ثورة الشيعة في العراق، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2019/11/8.
https://iiacss.org/ar/polling-insights-on-iraqs-shia-revolt

(2) Philip Loft, Iraq in 2022: Forming a government, commons library parliament.uk, November 2022, p2.

(3) عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، تحولات المشهد الانتخابي العراقي وتداعياتها على إيران في ضوء انتخابات 2021م، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021، ص6.

(4) النص الكامل للدستور العراقي، 2005.

(5) عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، مصدر سابق، ص14.

(6) Arab Gulf States Institute in Washington (AGSIW), Inscrutable ambitions: Sadr's exit from Iraq's parliament strengths rivals, 2022.

(7) Almadapaper، العدد 5297.
https://almadapaper.net/view.php?cat=277193

(8) BBC News, At least 23 dead amid fighting after Moqtada al-Sadr quits, 30 August 2022.

(9) صحيفة "اندبندنت عربية"، 2022. https://www.independentarabia.com.

(10) Marsin ALShamary, Postwar development of civil society in IRAQ'S MID Euphrates region, foreign policy at brookings, 2022, p3-4.

(11) Marsin Alshamary, Iraqi Elections 2021: Independents and New Political Parties Can new actors bring political change into a stagnant system?2022, Konrad-Adenauer-Stiftung e.V. p8.

(12) Adel Abdulhamza Thgeel, Politics and Security in Iraq: Challenges and Opportunities, Friedrich-Ebert-Stiftung, Amman, 2020, p7.

(13) Inna Rudolf, The Future of the Popular Mobilization Forces after the Assassination of Abu Mahdi al-Muhandis, Philadelphia: Foreign Policy Institute, p4.

(14) فارس كمال نظمي ومازن حاتم، احتجاجات تشرين 2019 في العراق من منظور المشاركين فيها، ط1، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص58.

(15) Laura Stoker, Reflections on the Study of Generations in Politics, DE GRUYTER, University of California - Berkeley Authenticated, 2014, p379 – 380.

(16) (1) David O. Sears, and Christia Brown, Childhood and Adult Political Development, In Oxford Handbook of Political Psychology, 2nd ed, edited by Leonie Huddy, David O. Sears, and Jack S. Levy, 59–95. New York: Oxford University Press,2013, p76-77.

(17) Duane F. Alwin and Ryan J. McCammon, Generations, Cohorts, and Social Change." In Handbook of the Life Course, edited by Jeylan T. Mortimer and Michael J. Shanahan, New York: Kluwer Academic/Plenum Publishers, 2003,p 24 – 25.

(18) Iraq's protests haven't yet changed the system — but they're transforming Iraqis' belief in themselves, washingtonpost, December 10, 2019.

(19) The World Bank, Iraq economic monitor: Harnessing the oil windfall for sustainable growth, June 2022.

(20) Business Monitor Int, More Economically Viable, But Less Politically Stable Iraq: Business Forecast Report Includes 10-year Forecast To 2020, p3.

(21) Iraq Economic Monitor, A New Opportunity to Reform, Middle East and North Africa Region, International Bank, 2022, P6.

(22) Iraq Economic Monitor, Harnessing the Oil Windfall for Sustainable Growth, Middle East and North Africa Region, International Bank, 2022, p20-21.

(24) علاء الحمداني، الآثار السياسية لقرارات المحكمة الاتحادية: أزمة المركز والإقليم (تجدد الأزمة يهدد إدارة الدولة)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023، ص4 – 5.

(25) اندبندنت عربية، ماهي تداعيات انهيار الدينار على الواقع العراقي، 2023/1/23، متاح: https://www.independentarabia.com.

(26) Adeed Dawisha, Iraq: A Political History from Independence to Occupationhttps, Princeton University Press, 2009, p40.

(27) A Resource for the future: AN Iraqi Dialogue on Oil, Folke Bernadotte Academy Sandö & Stockholm, Sweden, 2015, p11.

**المصادر:**


(1) النص الكامل للدستور العراقي، 2005.

(2) جمهورية العراق، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قسم الاستشارات والشكاوى، بينات منشورة: www.ihec.iq.Arabic/factsteets2

(3) جمهورية العراق، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، قسم الاستشارات والشكاوى، بينات منشورة www.ihec.iq.Arabic/factsteets

(4) ميدل ايست نيوز بالعربي، الانتماءات الحزبية والسياسية لوزراء حكومة السوداني https://mdeast.news/ar

(5) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي عن دور السياسة النَقدية للبنك المركزي العراقي في إدارة التضخم لعام 2018 و2022.

(6) داغر منقذ وكارل كالتنثالر، رؤى استطلاعية حول ثورة الشيعة في العراق، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2019/11/8.

(7) الغنيمي عبد الرؤوف مصطفى، تحولات المشهد الانتخابي العراقي وتداعياتها على إيران في ضوء انتخابات 2021م، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021.

(8) نظمي فارس كمال ومازن حاتم، احتجاجات تشرين 2019 في العراق من منظور المشاركين فيها، ط1، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022.

(9) الحمداني علاء، الآثار السياسية لقرارات المحكمة الاتحادية: أزمة المركز والإقليم (تجدد الأزمة يهدد إدارة الدولة)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023.

(10) اندبندنت عربية، ماهي تداعيات انهيار الدينار على الواقع العراقي، 2023/1/23، متاح: https://www.independentarabia.com

(11) Iraq Economic Monitor, A New Opportunity to Reform, Middle East and North Africa Region, International Bank, 2022.

(12) Philip Loft, Iraq in 2022: Forming a government, commons library parliament.uk, November 2022.

(13) Arab Gulf States Institute in Washington (AGSIW), Inscrutable ambitions: Sadr's exit from Iraq's parliament strengths rivals, 6 July

(14) BBC News, At least 23 dead amid fighting after Moqtada al-Sadr quits, 30 August 2022.

(15) Marsin ALShamary, Postwar development of civil society in IRAQ'S MID Euphrates region, foreign policy at brookings, 2022.

(16) Marsin Alshamary, Iraqi Elections 2021: Independents and New Political Parties Can new actors bring political change into a stagnant system?2022, Konrad-Adenauer-Stiftung e.V.

(17) Adel Abdulhamza Thgeel, Politics and Security in Iraq: Challenges and Opportunities, Friedrich-Ebert-Stiftung, Amman, 2020.

(18) Inna Rudolf, The Future of the Popular Mobilization Forces after the Assassination of Abu Mahdi al-Muhandis, Philadelphia: Foreign Policy

(19) Laura Stoker, Reflections on the Study of Generations in Politics, DE GRUYTER, University of California - Berkeley Authenticated, 2014.

(20) David O. Sears, and Christia Brown, Childhood and Adult Political Development, In Oxford Handbook of Political Psychology, 2nd ed, edited by Leonie Huddy, David O. Sears, and Jack S. Levy. New York: Oxford University Press,2013.
(21) Duane F. Alwin and Ryan J. McCammon, Generations, Cohorts, and Social Change." In Handbook of the Life Course, edited by Jeylan T. Mortimer and Michael J. Shanahan, New York: Kluwer Academic/Plenum Publishers, 2003.
(22) Iraq's protests haven't yet changed the system — but they're transforming Iraqis' belief in themselves, washingtonpost, December 10,
(23) The World Bank, Iraq economic monitor: Harnessing the oil windfall for sustainable growth, June 2022.
(24) Business Monitor Int, More Economically Viable, But Less Politically Stable Iraq: Business Forecast Report Includes 10-year Forecast To 2020.
(25) Iraq Economic Monitor, A New Opportunity to Reform, Middle East and North Africa Region, International Bank, 2022.
(26) Iraq economic monitor: Harnessing the oil windfall for sustainable growth, The World Bank, June 2022.
(27) Iraq Economic Monitor, Harnessing the Oil Windfall for Sustainable Growth, Middle East and North Africa Region, International Bank, 2022.
(28) Adeed Dawisha, Iraq: A Political History from Independence to Occupationhttps, Princeton University Press, 2009.
(29) A Resource for the future: AN Iraqi Dialogue on Oil, Folke Bernadotte Academy Sandö & Stockholm, Sweden, 2015.